مقدمة الترجمة

للدكتور/ السيد البهواشى

مقدمة الترجمة

يُعتبر اصطلاح العولمة Globalization من أحدث المفردات اللغوية التى شاع استخدامها، واتسع نطاق تداولها بسرعة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية؛ لارتباطها بالتغيرات السريعة التى شهدها النظام العالمى فى مختلف مناحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية.

والعولمة كفكرة ليست جديدة تماما، لكن سبقتها كثيرا من الأفكار والنظريات التى تتشابه معها وتماثلها إلى حد كبير. غير أن كلا منها لا تُعبِّر إلا عن بُعد واحد من أبعاد العولمة التى يتسع نطاق مفهومها ليشملها جميعا.

ومن بين هذه الأفكار **نظرية التحديث** Modernism، وما أدى إليه التصنيع من ظهور أنواع جديدة من العلاقات والروابط بين المجتمعات الصناعية. كما يلاحظ وجود تشابه واضح وملحوظ بين صورة العالم كما يرسمها مفهوم العولمة، وفكرة مارشال ماكلوهان Marshall Mclohan عن القرية الكونية Universal Village عام ١٩٩٤ من ناحية، وفكرة المجتمع العالمى الذى يتميز بظهور طراز جديد من التفاعلات التى تحدث بصورة متزايدة بين الهيئات والمنظمات عبر القومية Cross - National من ناحية أخرى.

والعولمة كما تدل عليها الصياغة اللغوية، سواء باللغة العربية أو الإنجليزية، ذات مضمون ديناميكى يشير إلى عجلة مستمرة من التحول Transition، والتغير Change، والصيرورة Obligation . فعند القول بعولمة النظام الاقتصادى، أو بعولمة السياسة، أو عولمة الثقافة، فإن ذلك يعنى تحوّل كل منها من الإطار القومى National، ليندمج ويتكامل مع النظم الأخرى المثيلة لها فى العالم.

ولتحقيق هذا الاندماج والتكامل، تلجأ العولمة ـ فى أحيان كثيرة ـ إلى استخدام العنف السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى، لإقصاء خصومها من الأنظمة الأخرى، وقمعها والإحلال بدلا منها. ومن هنا يقال أن العالمية التى كانت موضع انتقاد من جانب المعارضين لها فى وقت ما، أخف وطأة من العولمة. **فالعالمية**

Internationalism يُقصد بها عملية تكثيف الاتصالات والانفتاح بين الدول، وتزايد الاعتماد المتبادل بينها، وإن كانت كل منها تظل متميزة ومنفصلة عن غيرها من الدول. وفى ظل العالمية، لا تكون الدولة هى الفاعل الوحيد على المسرح السياسى العالمى. لكن توجد إلى جانبها الهيئات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية. علاوةعلى ذلك، تطرح العالمية أفكاراً إنسانية قد تُقبل بالتبادل بين الثقافات المختلفة حينما يحدُث تداخُل أو امتزاج بينها.

أما العولمة Globalism فتنزع إلى تحقيق الترابط والتداخل بين الدول فى أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة وغيرها، دون مراعاة لمبدأ السيادة الذى يأخذ فى التقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها سياسيا واقتصاديا وبيئيا وتكنولوجيا وثقافيا وغير ذلك. كما أن غاية العولمة هى أن تسلب الدول، خاصة الضعيفة والفقيرة منها، إرادتها وهويتها، وتقييد حريتها فى التصرف حسب مشيئتها.

ويتساءل البعض عما إذا كان العالم يشهد ولادة العولمة حقا، أم أن العولمة ما زالت مضغة فى طور النمو وتداعب خيال الكتّاب والمثقفين. فمثلا يرى هيرست Hurst وطومبسون Thompson (١٩٩٦) أن عصر العولمة لم يبدأ بعد؛ لعجز الحكومات القومية عن مواجهة التوجهات الاقتصادية الكونية، بالإضافة إلى عدم سيطرتها على القوى الاقتصادية العالمية، وإخضاعها للرقابة والتنظيم. كما أن الاقتصاد الدولى ليس اقتصادا عالميا، نظرا لتمركز التجارة والاستثمار فى ثلاثة تكتلات، هى أمريكا الشمالية وأوربا واليابان.

علاوة على ذلك، إذا كانت ثورة الاتصال، وما ترتب عليها من انفتاح دول العالم بعضها على بعض معرفيا وثقافيا، من أقوى الحجج المدعمة لفكرة العولمة، فإن العالم ما زال منقسما إلى شطرين أو عالمين: أحدهما عالم متقدم قطع شوطا كبيرا من التطور والتقدم فى مضمار العولمة. أما العالم الآخر فيشمل الدول النامية أو الفقيرة التى لم تعمل جاهدة لمواجهة التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية، التى تهب رياحها من الغرب فى إطار ما يُعرف بتحديات العولمة Challenges.

وعلى صعيد آخر، هناك اعتقاد بأن العالم قد شرع فعلا فى الدخول فى عصر

العولمة فهناك زيادة كبيرة فى معدل التحول الاقتصادى، الذى أدى إلى ظهور سياسة عالمية جديدة تتسم بتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول اقتصاديا، فضلا عن ظهور أسواق الأوراق المالية العالمية، التى ترتب عليها تزايد حركة تداول العملات العالمية. وقد عزز ذلك التقدم التكنولوجى فى الاتصالات، الذى ترتب عليه تضاؤل الفوارق الثقافية بين الشعوب، حيث يسود العالم اليوم ثقافة عالمية، أو كونية، مما جعل العالم قرية صغيرة.

ومهما كانت الرؤية للعولمة، فإنها تمثل ظاهرة كوكبية أو عالمية سوف تتبلور شيئا فشيئا، آنيا أو مستقبلا، ومقدر لها أن تسود العالم، كرها أو طواعية، مع ملاحظة أن القسر والطواعية لن يكونا عن طريق هيمنة القوة العسكرية وحدها، وإنما سوف يحدث التغيير وفق آليات وقواعد تحكم أسواق الإنتاج الصناعى والزراعى والعلمى والمعرفى. ووسيلة هذا الانتشار الإعلام المرئى والمسموع والمقروء، الذى بلغ من التقنية درجة جعلت من العالم شرقا وغربا، وشمالا وجنوبا، قرية صغيرة تتحدث لغة واحدة، مَهْما تعددت الألسن، وتنوعت العادات والتقاليد، داخل الحدود الجغرافية التى ستبدو هى الأخرى مثل الخطوط الوهمية فى ظل هذه العولمة، وإن كانت ستبقى كشاهد يرمز للفواصل المكانية بين الدول.

وتأسيا على ذلك، فلعل أخطر التحديات التى ستواجه الهويات القومية فى العقود المستقبلية من الألفية الثالثة قضية العولمة. ومنبع الخطورة مفهوم العولمة ذاتها. فهناك إجماع على أن العولمة تعنى بالأساس أموراً أربعة: أولها تفكيك الدولة القومية ككيان سياسى. وثانيها تمييع وتذويب مفاهيم الوظيفة الاجتماعية للدولة. وثالثها إعادة صياغة العلاقة بين رأس المال والدولة. ورابعها إحداث تغيير شامل للقيم طبقا لمفاهيم الليبرالية الجديدة Neoliberalism.

وتشير أدلة كثيرة إلى أن الأطروحات التى تثيرها العولمة هى خلاصة التجربة الأمريكية التى بدأت منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين وسميت بثورة المحافظين الجدد Neoconservatism ، التى انبثقت عنها مفاهيم اقتصاديات ريجان Reganomics، مع اختلاف سرعة التنفيذ وشموله باختلاف المواقع. هذه الثورة قامت على أساس تهميش دور الدولة المركزى فى توزيع الثروة المجتمعية عن طريق

الضرائب. وهو ما يعنى التخلى تماما عن مفهوم العدالة الاجتماعية الذى كان قائما على إعادة توزيع قسط كبير من الناتج القومى السنوى فى إطار ميزانية مركزية. وقد أحدثت هذه الثورة تغييرا جوهريا فى العلاقة بين رأس المال والعمالة، الربح والأجر، لصالح رأس المال.

ولا يقل عن ذلك خطورة أن هذه الثورة أدت أيضا إلى إعادة تحديد مفاهيم الحرية ومسئولية الفرد، بصورة غيرت العلاقات المجتمعية بشكل جذرى. فمع التأكيد على سيادة ليبرالية السوق الكاملة، ساد مبدأ الأغنى على مبدأ التضامن الاجتماعى، وأصبح النجاح الاقتصادى هو القيمة الأخلاقية العليا، وأصبح تحقيق أقصى ربح ممكن هو الهدف المطلق، وبذلك تفكك الفرد من المجتمع، وتحررت الأنانية من الصالح العام.

ولذلك يساور البعض القلق، وينتابهم كثير من الشك فى قيمة العولمة ونتيجتها، لما يلاحظونه من أن القوة المهيمنة على العولمة وتقودها فى هذه الآونة هى الولايات المتحدة التى تمتلك أقوى التكنولوجيات المصاحبة للعولمة. فإذا كانت العولمة غايتها سيادة اقتصاد وسياسة وثقافة أمة من الأمم على بقية اقتصاديات وسياسات وثقافات الأمم الأخرى، بحيث يتسع العائد السياسى، والمنتج الاقتصادى، والإبداع الثقافى لأمة من الأمم، ليتداخل فى فواصل الأمم الأخرى، مثلما حدث أن كان الإنتاج الغذائى والزراعى والصناعى الآسيوى مهيمنا على أوربا وحوض البحر المتوسط، وبالتالى هيمنت الثقافة الآسيوية على ثقافات الأمم الأخرى، نتيجة لكون آسيا آنذاك مصدر القوة التى تلبى احتياجات الآخرين. ومثلما حدث عندما جاءت الدولة الإسلامية بنظم وعلاقات وفنون عسكرية إلخ، سادت على بقية الأمم فى العالم القديم مثل الفرس والروم، وغيرهما من أمم كانت ذات حضارات، وبالتالى هيمنت الثقافة الإسلامية فى لغتها وآدابها، لأنها كانت قوة جديدة وصاعدة، لها قيمها ومبادؤها، فأثرت فيما حولها، وسادت عليها. وهو ما يحدث نفسه فى الوقت الحاضر من وجود قوة عالمية أحادية، تتمثل فى الولايات المتحدة، تنشر نفوذها وتبْسُطه على دول العالم، كل حسب مستواها وقدراتها وإمكاناتها.

ومهما كانت الرؤية للعولمة، فإنها أكثر الاتجاهات انتشارا فى بداية العقد الأول

من القـرن الواحـد والعـشـرين. ونتـجت هذه الظـاهرة من التكامل والتـرابط بين القطاعـات المالية والاقـتصادية. وتـشير كل الدلائـل والمؤشرات إلى أن الاتجـاه نحو التعـولـم سوف يجعل البنيـة التحتـية infrastructure للأفـراد وللأمم تتكـامل مع بعضهـا البعض، وتسعى للإفادة مـنها. والعالم المعولَم مـعناه العالم المترابط سيـاسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وتربويا فى اتجاهات متعددة.

والاتجاه نحـو التعولم ظاهرة مـعروفة تاريخـيا منذ تطوُّر التجـارة الدولية. ورغم ذلك فهى ظاهرة حديثة نسبيا، نتيجة العوامل التالية التى شهدتها السنوات الأخيرة:

• **التغيرات الجيوسياسية** Geopolitical التى تمثلت فى إطلاق سلطة الولايات المتحـدة وهيمنتهـا على العالم، وسـعيهـا لنقل السيادة من يـد حكومات الدول إلى السلطات المحلية والإقليـمية، وتطوير الاتحادات القومـية، كل ذلك أدى إلى إحداث تغيرات درامية فى عمليات التبادل بين الأمم والشعوب.

• **سيطرة أيديولوجيـة قـوى السوق**، وانتـهـاء تعليـميات وأوامـر regulations الأسواق المالية والاقتصادية الـقومية عقب الاتفاقية الدولية العامة لـلتجارة والتعريفة الجمركـية (الجات GATT). وتوسعة أيديولوجـية السوق الحرة عقب انهـيار الاتحاد السوفيتى السابق.

• **سرعة التطورات التكنولوجية فى مجال الاتصالات** سـاهم فى تبـادل المعلومـات والوصول إليها فى أى وقت، ومن أى مكان فى العـالم. الأمر الذى ساهم فى سرعة تداوُل الإنتاج، والسلع والخدمات وتدفُّق رؤوس الأموال والأفكار.

• **زيادة العائد من استثمار رأس المال**، وتحديد وحدات إنتاج السلع والخدمات فى أى مكان من العالم، كل ذلك ساهم فى توحيد وعولمة الكوكب الأرضى.

وهناك مضامين implications رئيسة لظاهرة العولمة. من هذه المضامين:

* ظهور مجتمعات التعلم نتيجة تعدُّد مصادر المعلومات والاتصال.
* تقدُّم وتطوُّر الفصْل والحرمان الاجتماعى Social exlusion الذى يرفضه معظم سكان المعمورة.

* تحوُّل طبيعة العمل، بجانب الحاجة إلى مزيد من المرونة والحراك، وأهمية مهارات الاتصال، والعمل الجماعى، والاستخدام المتزايد للتكنولوجيات الجديدة.

وفى سياق هذا العالم المتغير، تتزايد الحاجة إلى قيام التعليم بدور رئيس فى تحقيق التكامل الاجتماعى والمهنى. والتحديات التربوية التى تثيرها العولمة عديدة، منها على سبيل المثال:

• **الحاجة إلى إعادة التفكير فى توزيع محتوى التعليم**، وربط مصادر المعلومات بعضها ببعض. فتعدُّد مصادر المعلومات (الصحف، الراديو، التليفزيون، والإنترنت، والأقراص وغيرها) بالإضافة إلى تطوُّر المعرفة فى مجالات العلوم والتكنولوجيا، يتطلب تحديث المحتوى التعليمى من حين لآخر، ومراجعة تصميم المناهج وتدريس المقررات. وهناك حاجة أيضا للتعاون مع مصادر المعلومات ـ مثل متاحف العلوم ـ التى يمكن أن تلعب دور الوسيط بين منتجى المعرفة (الجامعات) ومستهلكيها (التلاميذ والطلاب).

• **الحاجة إلى تنمية وتطوير المهارات جنباً** إلى جانب المعرفة. فالتطور السريع لمجتمعات هذا ا لزمان، خاصة تلك التى شهدتها أسواق العمل، تتطلب مهارات بعينها من الأفراد، التى أعلنتها اليونسكو فى تقريرها الصادر عام ١٩٩٦: «تعلَّم لتعرف، تعلَّم لتفعل، تعلَّم للعيش معا، تعلَّم لتكون». هذه المهارات تتطلب إعادة تعريف وبناء البرامج التعليمية باستخدام المدخل أو الأسلوب القائم على الكفاية Competency-Based Approach. ومعنى ذلك أنه من الآن فصاعدا لابد أن تركّز المناهج وتشجعهم على اكتساب مهارات وكفايات بعينها فى نهاية كل مرحلة تعليمية، وهذا يتطلب ضرورة تغيير طرق التعليم والتعلم وإجراءات التقييم والتأهيل.

• **الحاجة إلى ربط المناهج باحتياجات مختلف الجماعات الثقافية والاجتماعية** من أجل الحفاظ على التماسك والوحدة القومية والاجتماعية. فظاهرة العولمة قد ساهمت فى توسعة الفجوة بين المُعَوْلِين والمُعَوْلين محليا وإقليميا وقوميا ودوليا. الأمر الذى أحدث مشكلات للسلطات المسئولة فى كيفية المحافظة على التماسك الاجتماعى.

ونتيجة لذلك، تقع على التعليم مسئولية القيام بدور فى تحقيق هذا التماسك. فقلَّما أُخذَت الخلفيات الاجتماعية والثقافية للمتعلمين فى الاعتبار عند وضْع المناهج وتطبيقها. وتماشيا مع هذا الموقف، لا تكتفى المناهج بالإشارة إلى الهوية الثقافية، أو تنمية وتطوير مفهوم المواطنة والوطنية، بل لابد من أن تشتمل المناهج فى وحداتها على تدريس التعايش السلمى.

والتدريب للتعايش معا يضاهى ويرادف Synonymous عملية تطوير الفهم لطبيعة الشعوب، وتقدير وإدراك التداخل فيما بينها، مع احترام قيم التعددية الثقافية والتفاهم والسلام المتبادل. **وهناك طرق كثيرة لتضمين ذلك فى المناهج. من بين هذه الطرق والاستراتيجيات:**

• **عن طريق تحديد مجالات التدريس الجديدة**، خاصة فى مناهج التاريخ والجغرافيا واللغات الأجنبية. فقد أوضحت دراسة أجرتها جامعة جنيف الدولية أن مناهج التاريخ والجغرافيا يمكن أن تلعب دورا فاعلا فى تحقيق ونشْر مبدأ التعايش سويا. وأوضحت ثلاث طرق لتدريس الجغرافيا، هى: «**النموذج المغلق**» Closed model الذى يصور المجتمع متقوقعا ومنغلقا على نفسه داخل حدوده القومية، «**والنموذج المعارض**» Opposing model الذى يأخذ فى اعتباره الوحدات المتصارعة داخل المجتمع (إدرايا وجغرافيا واقتصاديا ولغويا داخل الحدود القومية)، «**والنموذج الشامل**» Comprehensive الذى يأخذ فى اعتباره وجود وحدات عديدة داخل وخارج الحدود القومية، وتفاعلاتها ومصالحها المتبادلة. وواضح أن النموذج الشامل يدعم مبدأ التعايش سويا، لأنه يشجع الانتقال من المحلية إلى العالمية، ويسهم فى تنمية وتطوير مفاهيم الهوية، والآخر، والتداخل، والعالمية.

• **عن طريق إدخال موضوعات جديدة فى المناهج**، مثل القضايا البيئية، والمواطنة. بمعنى أن التعليم لابد أن يكون له دور فاعل فى بعض القضايا العالمية، مثل: تحديد النسل، والتصحر، والبيئة، والاستهلاك، والمواطنة، عن طريق جعلها جزءاً لا يتجزأ من المناهج الدراسية. وأكد مشروع كويبك Quebec عن «التعلم من أجل مواطَنة فاعلة» الذى عُقد فى كندا عام ١٩٨٨، أن إدخال هذه المفاهيم يتطلب مراجعة تصميم وتخطيط المناهج باستخدام مدخل أو أسلوب شامل، وتطوير طرق تعليم وتعلُّم

شاملة، وإشراك كل المعنيين Stakeholders لمساعدة المتعلمين على تطبيق ما يتعلمونه فى الحياة العملية.

• **عن طريق تطوير موافقة اجتماعية على جوهر عام للقيم.** فتدريس قيم مثل قبول مبدأ التنوع diversity ، والعدالة faireness، والتسامح tolerance، يسهم فى تعلُّم مبدأ التعايش سويا. وقامت أستراليا بمشروع رائد فى هذا المجال. إذ وضعت «ميثاقا للقيم» A Charter of Values، متضمنا قائمة بالقيم المقبولة، والمطلوب غرسها وتنميتها فى المجتمع الأسترالى. وتقوم كل ولاية باختيار ـ من القائمة ـ القيم المناسبة لها، بشرط المحافظة على الهوية القومية، والحرص على تنمية مبدأ التعايش سويا على المستوى المحلى والإقليمى والقومى والعالمى. فولاية كوينزلاند Queensland، على سبيل المثال، تحرص على تدريس قيم الشفقة والحُنُو Compassion، والمساواة equality، واحترام الحقوق الإنسانية.

مسقط فى ١/١/٢٠٠٦م **دكتور/ السيد البهواشى**

١/ ذى الحجة/ ١٤٢٦هـ